واجاب الاول عن هذا الحديث باجوبة احدها ان السؤال كان عن
نزول سورة كاملة فبين ان سورة المدثر نزلت بكاملها قبل نزول
تمام سورة اقرأ فانها اول ما نزل فيها صدرها ويريد هذا ما في الصحيحين
عن ابي سلمة عن جابر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو يحدث عن فترة الوحي فقال في حديثه فبينما انا امشي سمعت صوتا
من السماء فرفعت راسي فاذا الملك الذي جاءني بحراء جالس على كرسي بين
السماء والارض فرجعت فقلت زملوني فانزل الله تعالى
يا ايها المدثر الخ اه اتقان فهي مكية كلها ق و لخبر الشيخين فاغسل
عنك الدم وصلي وصح خبر تنزهوا من البول بث الامر باجتناب
النجس وهو لا يجب في غير الصلاة في غير التتميم الاتي في الشم فانه
يجب اجتنابه ق او عبارة مر وكذا الثوب على تناقض فيه اه
والمعتمد ما جزم به الشم ولو اشتبه طاهر ونجس كثوبين وتحليق
اجتهد كما مر تفصيل في الاواني ومنه انه يجوز ان قدر على طاهر
بيقين كان يجد ما يغسل به احدهما ويجب ان سعا بسعة الوقت
ومضيقا بضيقه فلو صلى فيما ظنه الطاهر منهما ثم حضر وقت صلاة
اخرى لم يجب تجديد كذا اطلقوه هذا مع قصر كبرهم في المايين انه
اذا بقي من الاول قدر اعادة ثم فيها احتياط تام بتقدير مخالفته للاول لما يلزم
عليه من الفساد السابق ثم بخلافه هنا اذ لا احتياط في الاعادة فلم تجب
بالفساد لو خالف الاجتهاد الثاني الاول فجاز الاجتهاد ووجب العمل بالثاني
اه ج ثم قال في قول من قال لا فرق بين المايين والثوبين اذهما كانا ثابت
ظاهر لما علمت من اختلاف ملحظ البابين على انه يلزم القايل بعدم الفرق
انه لو اكل من بعض الطعام الذي ظهر له حله بالاجتهاد ثم عاد لاكل باقيه
لزمه اعادة الاجتهاد وهو بعيد جدا تامل وظاهر ان محل العمل بالثاني
هنا اذا لم يمس الاول رطبا البدن والا فلا نظير ما مر في المايين ولا اعاده
مطلقا ولو لم يظهر له شئ صلى عاريا واعاد ولو نجس بعض الجسم وكسرها
بعض ثوب او بدن وجهل ذلك البعض وجب غسل كله لتنقح الصلاة
معه لان الاصل بقاء النجاسة ما بقي جزء منه بلا غسل واعلم ان ما يتنجس

ما مسه لعدم تيقن بقاء محل الاصابة عليه بنجاسة وقد مر في مسئلة
الهرة الشك في النجاسة المقتضية باصل بقايها يقتضي بقاء على نجاسة
لا تنجيسه لما مسه عملا باصل بقاء طهارة اما اذا تحققت في بعض ثوبه
قلا يلزمه الا غسل المتقدم فقط اه مر ولو غسل بعض نجس ثوب
ثم باقيه يصب الماء عليه لاتي جفافه والا لم يطهر منه شئ على المعتمد
لان طرفه الاخر نجس مجاس لما قليل وارد هو عليه كما بينته في شم
الا رشاد وغيره فالاصح انه ان غسل مع باقيه مجاورة من البعض
المغسول او لا طهر كله والا فلا يبقى المجاور على نجاسته لانه وطب
ملاق لنجس فيغسله وحده ولا تسري نجاسة الملاقي لملاقيه خلافا
لمن زعمه والا لتنجس السمن الجامد كله بالفارة الميتة فيه وهو خلاف
النص اه مر فائدة لا تصح صلاة من قابض كتاب بحيث
يده طرف شئ كحبل متصل بنجس وان لم يتحرك بحركته لانه حامل متصل
بنجس فكانه حامل له فلا يضر جعل طرفه تحت رجله وان تحرك
بحركته لعدم حمله له ولو كان طرفه مشدودا بساجور كلب ولو
ما يجعل في عنقه او بجدار به نجس في محل اخر بطلت صلاته على الاصح
قال في المجموع ولو جلس بمكان نجس صلى وتجافى عن النجس قدر ما
يمكنه ولا يجوز وضع جبهته بالارض بل ينحني للسجود الى قدر لو
زاد عليه للاقى النجس لم يصح اه سم منهج ق م كرون اه اعلم
ان الاعيان تنقسم الى جماد وحيوان الاول طاهر والثاني اما
كلب وخنزير او ينسب الى احدهما واما غير الثلاثة المذكور الاول
نجس حيا وميتا والثاني اما حي او ميت الاول طاهر والثاني نجس
الا ميتة الادمي وحماره وسمك وملك وجنان تصور او جن
الحي المنفصل في حياته كميتته طهارة ونجاسة الا شعر ما كول
وصوفه وريشه وبوبره وبيضه وعرقه فطاهر ما دام تكسى
تابعا للحي او جلد قطع من حي والا فلها حكم متبوعها طهارة ونجاسة
ولا اثر لخرء فقط باصل شعر بخلاف جلدة او لحمة وان صغرت
جدا فهي وما عليها نجسة وهذا كله في غير خارج باطن حيوان